معايير المراجعة المصرية أرقام ٣١٥ و٣٣٠
تفهم طبيعة المنشأة وتقييم مخاطر التحريف الهام
وإجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها[١]

إعداد

محاسب قانوني

خالد مصطفى الشيخ

يوليو ٢٠١٧

١ يقرأ هذا الكتيب بالتوازي مع كتاب إجراءات مراجعة الحسابات وفقاً لمتطلبات المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى

"أتقدم بكل الشـــكر والتقدير إلى روح أســـتاذنا القدير الـدكتور/ محمـد ســـمير بلال المحـاســـب القـانوني والمحاضـــر الدولي بالجامعات والمعاهد المصـــرية والعربية، رحمه الله، أول من تعلمت على يده معايير المحـاســـبـة والمراجعـة وكيفيـة عرض وتوصـــيـل المعلومات المتعلقة بمجالات المحاسبة والمراجعة"

بنا على تفهمنا لهذين المعيارين يمكننا تحديد ما يلي:

- إتخاذ القرار بقبول عميل جديد أو رفضه،
- إتخاذ القرار بالإستمرار مع عميل قائم أو التوقف عن تقديم خدمات المراجعة إليه،
- تحديد نقاط المخاطر العالية لأغراض إعداد خطة المراجعة،
- تحديد إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة لأغراض القيام بإختبارات الرقابة الداخلية،
- تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية لدي عميل المراجعة والتقرير عنها للمسئولين عن الحوكمة بالشركة (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة بحسب الأحوال)،
- تحديد إجراءات المراجعة لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد، و
- تقييم مدى كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.

يتضمن هذين المعيارين النقاط التالية:

- تفهم طبيعة المنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها،
- تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر،
- إجراءات تقييم المخاطر ومصادر المعلومات عن المنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية،
- تقييم مدى كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها
- الإتصال بالمسئولين عن الحوكمة والإدارة.

الهدف من المعيار ٣١٥ تفهم طبيعة المنشأة وتقييم مخاطر التحريف الهام:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ وتوفير إرشادات تتعلق بالتوصل إلى تفهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها وإلى تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في مراجعة القوائم المالية سواء كان راجع إلى الغش والتدليس ام إلى الخطأ وأن يكون هذا الفهم كافياً إلى المدى الذي يستطيع معه مراقب الحسابات القيام بتقييم وأداء إجراءات المراجعة.

الهدف من المعيار ٣٣٠ إجراءات مراقب الحسابات لمواجهة المخاطر التي تم تقيمها:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ وتوفير إرشادات تتعلق بتحديد ردود الأفعال العامة لمراقب الحسابات وتصميمه وأداءه لإجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التيتم تقييمها على مستوى القوائم المالية ومستوى التأكيد أثناء مراجعة قوائم مالية.

تفهم طبيعة المنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها:

إن تفهم طبيعة المنشأة يتضمن تفهم الجوانب التالية:

- العوامل الصناعية والتنظيمية وإطار إعداد القوائم المالية،
- طبيعة المنشأة بما في ذلك السياسات المحاسبية المطبقة،
- الأهاف والإستراتيجيات وما يرتبط بها من مخاطر،
- قياس وتقييم الأداءالمالي للمنشأة، و
- الرقابة الداخلية.

وحتى يتمكن مراقب الحسابات من القيام بذلك يجب أن يكون على علم بمفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وفيما يلي شرح موجز لهذه المفاهيم.

الخطر:

أي حدث يعوق تحقيق المنشأة لأهدافها.

الحوكمة:

توجد تعريفات متعددة للحوكمة نذكر منها ما يلي:

تعريف مركز المديرين المصري – هيئة الرقابة المالية: الحوكمة هي مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية: الحوكمة هي مجموعة من العلاقات المتبادلة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والجهات المعنية الأخرى، ويقدم نظام حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله تتحدد أهداف الشركة ووسائل بلوغ هذه الأهداف ومتابعة الأداء.

تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي: الحوكمة هي مجموعة من العمليات والهياكل التي ينفذها ***مجلس الإدرة*** لتعريف وتوجيه وإدارة ومتابعة أنشطة الشركة على نحو يحقق أهدافها.

وتتمثل المبادئ الأساسية للحوكمة فيما يلي:

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة فى المنشأة،
- وضع الأهداف والاستراتيجيات العامة للمنشأة ومتابعة تنفيذها،
- فلسفة المنشأة في إدارة المخاطر،
- ضمان كفاءة وفاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى إدارة المنشأة ككل، و
- تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمراجعيين الخارجيين والداخليين والإدارة.

إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر طبقاً للتعريف الصـــادر عن لجنة ERM المنبثقة عن لجنة COSO بأنها "عملية يقوم بها ***مجلس الإدارة والإدارة والموظفين*** لوضـــع الإســـترتيجية اللازم إتباعها فى جميع أقســـام المنشـــأة، يتم تصـــميمها وتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشـــأة ككل وإدارة المخاطر بحيث تكون فى حدود مدى إستعداد المنشأة لتقبل المخاطر وتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة"

وبصفة عامة لا توجد منشأة غير معرضة للمخاطر ومن التعريف السابق يمكننا القول باعملية إدارة المخاطر هي التعرف على الأخطار وإدارتها على النحو الذى يسمح للشركة بتحقيق أهدافها المحددة مســـبقاً، ويهتم مراقب الحســـابات بإدارة المخاطر لإنها تُمكن من تحديد المحالات التي تخضـــع للمراجعة، وتتمثل الخطوات الأساسية لتحديد وإدارة المخاطر فيما يلي

- تحديد الأهداف التي تشتمل على أخطار،
- تحديد الخطر والتعرف عليه، و
- مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنشأه.

تحديد الأهداف التي تشتمل على أخطار

- أهداف تتعلق بالتشغيل والعمليات،
- أهداف تتعلق بالقوائم المالية، و
- أهداف تتعلق بالإلتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات.

تحديد الخطر والتعرف عليه

- تقدير مدى أهمية الخطر،
- تحديد إحتمال تكرار وحدوث الخطر، و
- تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة الخطر.

هذا وتتمثل مصادر الخطر في مصادر من داخل الشركة ومصادر من خارج الشركة

أمثله على مصادر الخطر من داخل الشركة:

- تاريخ المنشأة فيما يتعلق بالتحريف في البيانات المالية،
- المعاملات الضخمة مع الأطراف ذوي العلاقة،
- المعملات غير الروتينية ذات القيم العالية
- أحداث ومعاملات هامة يشوبها عدم التأكد،
- زيادة معدل الدوران لأصحاب المناصب في الإدارة العليا،
- حدوث خلل في أنظمة المعلومات بما يؤثر على التشغيل والعمليات،
- عدم كفاءة العاملين بالشركة وعدم كفاية تدريبهم وتحفيزهم،
- طبيعة نشاط الشركة ومدى إمكانية حدوث تلاعب، و
- عدم فاعلية مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة.

أمثلة على مصادر الخطر الخارجية

- التطور التكنولوجي الذي يؤثر على المنتجات وعمليات التشغيل،
- التغير في إحتاجات وطلبات العملاء التي تؤثر في تطوير المنتجات وخدمات العملاء وتسعير المبيعات،
- ظروف النافسة التي قد تؤثر على أنشطة التسويق والخدمات،
- الإستمرارية في مشاكل السيولة،
- التحالفات المعقدة،
- العمل في المناطق الغير مستقرة إقتصادياً،
- صدور تشريعات أو لوائح تلزم بإحداث تغيير فى إستراتيجية التشغيل والعمليات،
- التغيرات الإقتصادية التي تؤثر فى القرارات التمويلية أو الإنفاق من رأس المال أو التوسعات، و
- الكوارث الطبيعية.

مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنشأه

تعد عملية إدارة المخاطر جزء أساسي ومستمر من مسئوليات الإدارة العليا، ولكي تحقق الإدارة أهداف المنشأة يجب عليها القيام بالمهام التالية:

- تحديد الطريق الأفضل لإدارة المخاطر (تجنب الخطر، تخفيف آثاره، تقليل إحتمال حدوثه، تحويله)،
- تحديث عملية إدارة المخاطر في المنشأة إعتماداً على درجة إحتمال التعرض لتلك المخاطر، و
- تصميم إجراءات رقابية لتخفيف أثر المخاطر.

هذا ويتمثل دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الدور الإشرافي للتحقق من أن عمليات إدارة المخاطر القائمة يتم أداءها على الوجهه الصحيح وأنها كافية وفعالة.

مهام مراقب الحسابات فى تقييم مدى فاعلية عمليات إدارة المخاطر:

يجب على مراقب الحسابات تقييم عمليات إدارة المخاطر وذلك عن طريق:

- التحقق من أن أهداف المنشأة تتفق مع الغرض من إنشاءها،
- التحقق من أن المخاطر الهامة قد تم تحديدها وتقيمها،
- التحقق من أن الإستجابة للمخاطر تتم بصورة مناسبة وفي التوقيت المناسب بما يحقق التوافق بين المخاطر ومدى إستعداد المنشأة لتقبل المخاطر، و
- التحقق من أن المعلومات اللازمة بشأن المخاطر يتم الحصول عليها وإبلاغها للمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة

ويمكن لمراقب الحسابات تجميع المعلومات اللازمة لمساندة هذا التقييم أثناء القيام بمهام المراجعة المختلفة مع العلم بأن نتائج تلك المهام عندما ينظر إليها مجتمعة تقدم فهماً وافياً لعمليات إدارة المخاطر بالمنشأة ومدى كفائتها

الرقابة الداخلية:

هي أي إجراء يتخذه ***مجلس الإدارة أو أي جهة أخرى*** بهدف إدارة المخاطر وزيادة إحتمال تحقيق الأهداف التي وضعتها المنشأة، وبناء عليه فإن ***إدارة المنشأة*** تخطط وتنظم وتوجه أداء الإجراءات الكفيلة بتقديم تأكيد معقول بأن الأهداف تم تحقيقها

عناصر الرقابة الداخلية

بيئة الرقابة: وتشتمل على النزاهة والقيم الأخلاقية ووظائف الحوكمة والإدارة ومدى الوعي الرقابي لدي العاملين والإلتزام بالكفاءة وتفويض السلطات.

عملية تقييم المخاطر: هي عملية تحديد مخاطر النشاط وكيفية التعامل معها والنتائج المترتبة عليها.

نظام المعلومات: يتكون نظام المعلومات من الأجهزة والبرمجيات والأفراد والإجراءات والبيانات، ويشتمل نظام إعداد التقارير المالية على السجلات وإثبات وتصنيف وقياس ومعالجة المعملات المالية ومسئولية الحفاظ على الأصول.

الأنشطة الرقابية: هي تلك السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكيد على تنفيذ توجيهات الإدارة والتي تشتمل على تقييم الأداء ومعالجة البيانات المالية وتزيع الإختصاصات.

متابعة عناصر الرقابة: وهي متابعة الرقابة لعناصر الرقابة والوقوف على ما إذا كانت هذه العناصر تعمل وفقاً لما هو مخطط.

مهام مراقب الحسابات فى تقييم الرقابة:

يجب على مراقب الحسابات تقييم تقييم مدى كفاءة وفاعلية الضوابط الرقابية فى الإستجابة إلى المخاطر فى مختلف نواحي الحوكمة عمليات التشغيل ونظم المعلومات وذلك عن طرق:

- التحقق من الإلتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات والعقود،
- التحقق من موثوقية وسلامة المعلومات المالية،
- التحقق من كفاءة وفعالية العمليات بالمنشأة، و
- التحقق من حماية الأصول.

إجراءات تقييم المخاطر:

- الإستفسار من الإدارة والموظفين من داخل المنشأة،
- القيام بالإجراءات التحليلية،
- القيام بأداء إختبارات الرقابة،
- القيام بأداء إختبارات التفاصيل، و
- دراسة عمل المراجعة الداخلية.

الإستفسار من الإدارة والموظفين من داخل المنشأة

ويتم ذلك من خلال إجراء المقابلات مع المسئولين داخل المنشأة وتتمثل هذه المقابلات فيما يلي:

المقابلة التمهيدية: في مرحلة قبول التكليف وتتضمن التعارف وتجميع المعلومات الأولية عن المنشأة محل المراجعة، وبناء عليها يقوم مراقب الحسابات بإعداد مذكرة قبول عميل جديد/ الإستمرار مع عميل قائم ومذكرة الوقت والتكلفة ومصادقة الإستقلالية وعرض المراجعة.

مقابلات تجميع الحقائق: بعد قيام المنشأة بإخطار مراقب الحسابات بقرار تعينة كمراقب حسابات للمنشأة وبعد إعتماد خطاب الإرتباط من المنشأة محل المراجعة وأثناء مرحلة التخطيط يقوم مراقب الحسابات أو من يفوضه من مساعديه بإجراء هذه المقابلات مع المسئولين عن إدارات المنشأة بهدف الحصول على والتحري معلومات محدده على مستوى بنود القوائم المالية وأنشطة المنشأة محل المراجعة،وبناء عليها يقوم مراقب الحسابات بإعداد خطة المراجعة.

مقابلات المتابعة: بعد قيام مراقب الحسابات بأداء إختبارات الرقابة وإعداد مذكرات تقييم الرقابة الداخلية لكل من أنشطة المنشأة والتقرير المبدئي لأوجه القصور في الرقابة الداخلية يقوم مراقب الحسابات بإجراء هذه المقابلات مع المسئولين عن إدارات المنشأة لمناقشتهم فيما يتعلق بالملاحظات التي تم إكتشافها أثناء أداء إختبارات الرقابة وكذلك التعرف على مدى تقبل إدارة المنشأة لتوصيات مراقب الحسابات – فيما عدا الملاحظات التي تنطوي على حالات تلاعب أو تدليس يتم مناقشتها مباشرة مع المسئولين عن الحوكمة – وبناء على ذلك يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقرير أوجه القصور في الرقابة الداخلية متضمناً ردود الإدارة وتعقيبه عليها.

المقابلة النهائية: هي التي تتم بعد نهاية مهمة المراجعة ويناقش خلالها مراقب الحسابات مع المسئولين عن الحوكمة بمناقشة النتائج التي توصل إليها مراقب الحسابات سواء فيما يتعلق بقيود التسويات التي تم مطالبة إدارة المنشأة بإعدادها أو ما يتعلق بتوصيات مراقب الحسابات فيما يتعلق بأوجه القصور في الرقابة الداخلية ومدى تقبل إدارة المنشأة وما يترتب على ئلك من الصياغة النهائية لتقرير المراجعة سواء أكان غير متحفظ أو بصياغة معدلة مع إبداء الأسباب للتقرير بصياغة معدلة وما يجب على منشأة القيام به لإصدار تقرير غير متحفظ، وبناء على نتائج هذه المقابلة يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقريره النهائي على القوائم المالية.

القيام بالإجراءات التحليلية

يتم القيام بالإجراءات التحليلية في المراحل التالية:

التخطيط: حيث تساعد مراقب الحسابات في تحديد البنود التي تتضمن مخاطر عالية للتركيز عليها أثناء مراحل العمل الميداني لأعمال المراجعة

إختبارات التفاصيل: حيث تساعد مراقب الحسابات على تجميع الأدلة التي سيبني عليها تقريره

إصدار تقرير المراجعة: وذلك للتحقق من قيام إدارة الشركة بإعداد قيود التسويات بصورة صحيحة وضمان أن العلاقات المتوقع وجودها موجودة بالفعل

هذا ويمكن استخدام طرق متنوعة لتنفيذ الإجراءات الحليلية طبقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم ٥٢٠، وتتدرج هذه الطرق من مجرد المقارنات البسيطة إلى التحليلات المركبة باستخدام أساليب إحصائية متطورة، ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية على القوائم المالية المجمعة ومكونات القوائم (مثل الشركات التابعة أو الأقسام أو القطاعات)، وكذلك على أي من مفردات القوائم المالية، ويعتبر اختيار مراقب الحسابات لإجراءات المراجعة وطرق ومستوى تطبيقها مسألة ترجع لحكمه المهني الشخصى.

هذا وتتضمن الإجراءات التحليلية عمل دراسة مقارنات للمعلومات المالية للشركة على سبيل المثال ما يلي:

- تحليل الإتجاة أي مقارنة المعلومات المالية الدورية الحالية مع كل من المعلومات المالية الدورية للفترة الدورية السابقة مباشرة، ومع المعلومات المالية الدورية للفترة الدورية المقابلة للعام المالي السابق أو مع احدث القوائم المالية السنوية التي تم مراجعتها،
- مقارنة المعلومات المالية الدورية الحالية مع الموازنات التقديرية،
- مقارنة المعلومات المالية الدورية الحالية مع المعلومات غير المالية ذات الصلة،
- مقارنة المعلومات المالية للشركة مع أقرب المنافسين في نفس النشاط،
- مقارنة البيانات المفصلة حسب الفترة سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية أو حسب خط الإنتاج أو مصدر الإيراد أو حسب الموقع أو حسب خصائص المعاملة أو حسب الخصائص المتعددة للمعاملة مثل المبيعات طبقا لنوع المنتج والشهر،
- مقارنة المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة منها بتوقعات مراقب الحسابات، ويقوم مراقب الحسابات بوضع هذه التوقعات عن طريق تحديد وتطبيق العلاقات التي يتوقع وجودها بصورة معقولة استنادا على فهمه للمنشأة والنشاط التي تعمل به،
- إختبارات المعقولية للنتائج المتوقعة للشركة مثل الموازنات والتنبؤات أو توقعات مراقب الحسابات عمل تقدير للإهلاك، المخصصات ...،
- إختبارات المعقولية العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات الصلة مثل تكلفة الأجور و المرتبات مع عدد العاملين، و
- تحليل النسب المالية المقارن مع الفترات السابقة.

القيام بأداء إختبارات الرقابة:

الهدف من القيام بإجراءات إختبارات الرقابة التحقق من مدي كفتءة وفاعلية المنشـــأة في إدارة المخاطر على مستوى كل إدارة بها

القيام بأداء إختبارات التفاصيل:

الهدف من القيام بإجراءات إختبارات التفاصيل التحقق من صحة وسلامة تأكيدات الإدارة (الإكتمال، الوجود والحدوث، الدقة، التقييم، الحقوق والتعهدات، العرض والإفصـــاح)على مســتوى بنود القوائم المالية.

دراسة عمل المراجعة الداخلية:

طبقاً لما ورد بالفقرة ٩٨ من معيار المراجعة المصــري ٣١٥، وكذلك معيار المراجعة الدولي ٦١٠ المعدل ســنة ٢٠١٣ "إســتخدام عمل المراجعين الداخليين" يجب على مراقب الحســابات تقييم عمل المراجعة الداخلية ومدى إمكانية الإعتماد عليه في تقييم المخاطر داخل المنشــأة بصــفة خاصــة بعد صــدور الإطار العام للمراجعة الداخلية IPPF والذي يتضــمن مبادئ أســاســية أهمها الإســتقلالية والحيادية والســرية و الكفاءة المهنية وكذلك معايير للســمات ومعايير للعمل الميداني ومعايير تنفيذية وإرشـــادات مهنية وكان آخر تحديث لها من قبل مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي في ينـاير ٢٠١٧.

هذا ونظراً لوجود تشـــابه كبير بين مهام المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية فإنه يمكن لمراقب الحســـابات الإعتماد على أعمال المراجعة الداخلية في تفهم هيكل الرقابة الداخلية في حالة إطمئنانه لأعمال المراجعة الداخلية بناء على تقييمه لها.

ومن نـاحيـة أخرى فـإنـه طبقـاً لمعيـار المراجعـة الـداخليـة رقم ٢٥٠٠ والإرشـــاد التطبيقي رقم ٢٥٠٠/ت/١ فإن إدارة المراجعة الداخلية هي التي ســتقوم بمتابعة تنفيذ إدارة الشــركة لتوصــيات مراقب الحسابات فيما يتعلق بتقريره عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

تقييم مدى كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها:

يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بتحديد ما إذا كان تقييم مخاطر التحريف الجوهري على مستوى التأكيدات مازال ملائماً، وذلك عن طريق قيامه بفحص أوراق العمل ومذكرات المراجعة على مستوى كل بند وبصفة خاصة الإجراءات التحليلية النهائية سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى القوائم المالية ككل وتحديد مدى الحاجة إلى إجراءات مراجعة إضافية.

وبناء على ذلك فإنه في حالة عدم تمكين مراقب الحسابات من الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فإنه يجب عليه أن يبدي رأي متحفظ أو أن يمتنع عن إبداء الرأي.

الإتصال بالمسئولين عن الحوكمة والإدارة.

حيث يقوم مراقب الحسابات بعد الإنتهاء من أعمال المراجعة وقبل إصدار تقرير المراجعة على القوائم المالية بمقابلة المسئولين عن الحوكمة لمناقشة النتائج التي توصل إليها مراقب الحسابات سواء فيما يتعلق بقيود التسويات التي تم مطالبة إدارة المنشأة بإعدادها أو ما يتعلق بتوصيات مراقب الحسابات فيما يتعلق بأوجه القصور في الرقابة الداخلية ومدى تقبل إدارة المنشأة وما يترتب على ئلك من الصياغة النهائية لتقرير المراجعة سواء أكان غير متحفظ أو بصياغة معدلة مع إبداء الأسباب للتقرير بصياغة معدلة وما يجب على منشأة القيام به لإصدار تقرير غير متحفظ، وبناء على نتائج هذه المقابلة يقوم مراقب الحسابات بإصدار تقريره النهائي على القوائم المالية.